## اغلاط المولَّدين

( تابع لما في الجزء السابق )

واما الضرورات الشعرية فمنها ما بقي مخصوصاً بالشعر وهو ما تعلق بالاحكام الكلية من مثل قصر الممدود واثبات آخر الناقص في الجزم وشبهه وصرف الممتنع وتنوين المنادى المبنيّ الى ما اشبه ذلك ولا دخل لهُ فيما نحن فيهِ . ومنها ما شاع في النظم والنثر وهو ما شذّ من المسموعات الجزئية مع امكان ردّهِ الى وجهٍ من القيـاس ولو تمحُّلاً . وذلك كقولهم في جمع خريدة خُرَّد فان فعيلة لا تُجمَع على فُعَّل فلا يقال في كريمة كُرَّم ولا في مريضة مرَّض لكن يمكن ان يُحمَل هذا الجمع على توهُّم مجيء خارد في معنى خريدة فجُمِعت على خُرَّد كما يقال عانس وعُنَّس وحائل وحُوَّل وهو مقيَّدٌ باللفظ المسموع فلا يتعدّاهُ الى غيرهِ . ومنها ما لم يَشِع في شعرٍ ولا نثر وهو ما لا يمكن ردّهُ الى وجهٍ من القياس كقول بعضهم في أَنظُر أَنظُور وجمع الآخر الحِنّآء على حِنّان وغير ذلك مما مرّت مثُلهُ في كلامنا على اغلاط العرب[1] وهو لا يتجاوز البيت الذي سُمع فيهِ . وهذا ايضاً خارجٌ عما نحن فيهِ لانهُ من الشذوذ الذي لم يدرجوا عليـهِ في الاستعمال ولم يُلحَق شيءٌ منهُ بأوضاع اللغة بخلاف ما تقدّمهُ مما شاع على ألسنتهم في النظم والنثر وأدمجهُ نَقَلَة اللغة في كتبهم . ولا بأس ان نعزّز هذا الموضع بايراد شيءٍ من امثلتهِ مع بيان الشعر الذي ورد فيهِ على قدر ما يُتوصل

(١) راجع مقالتنا تحت هذا العنوان في مجلد السنة الثالثة

اليهِ من النقل الذي بأيدينا وعلى قدر ما يحتملهُ الاشتغال بهذه العُجالة . ولا يخفى ما في هذا المطلب من الخفآء والغموض لان ذلك مما غابت عنا اصولهُ ولم يبقَ الا الاخذ في شعاب الحدس والاستدلال وانما الغرض ايراد نموذجٍ منهُ لبيان تصرُّف العرب في لغتها والله من ورآء السداد

فمن تلك الامثلة قولهم درعٌ جدلآء قال ابو عُبَيد الجدلآء والمجدولة من الدروع المنسوجة . ولا يخفى ان هذا الوزن غريبٌ في هذه الكلمة لان باب أَفعَل وفعلآء مخصوصٌ بالصفات اللازمة من الالوان والحِلَى وما يجري مجراها من صفات اعراض المحسوسات كالابيض والاهيف والاحدب وكقولهم درعٌ احرش وعودٌ اعقف وارضٌ جردآء وصَفاةٌ خلقآء وما اشبه ذلك . فان كانت من الصفات الواقعة جرت على فعلها فيقال درعٌ منسوجة وحبلٌ محرَّد وحجرٌ مُدمَج ولا يقال درعٌ نسجآء ولا حبلٌ أَحرَد ولا حجرٌ أَدمَج . وكأنّ الذي قال درعٌ جدلآء توهم في الجَدْل معنى المتانة والقوَّة فبنى منهُ صيغة افعل كما يقال قناةٌ صمّآء مثلاً وسهلٌ مجيء صفاتٍ للدرع على وزن فعلآء كقولهم درعٌ قَضّآء ودرعٌ ملسآء ولعلّ اول ما وردت هذه الكلمة في قول الحُطَيئة

فيهِ الجيادُ وفيهِ كل سابغةٍ  جدلآء محكمةٍ من نسج سلاّمِ

فانهُ اراد ان يقول مجدولة فاضطرّهُ الوزن فعدلها الى جدلآء . وفي البيت ضرورةٌ اخرى وهي قولهُ من نسج سلاّم يريد من نسج سليمان فاضطرّتهُ القافية فنقلهُ الى سلاّم . وقد غلط في هذا ايضاً لان الدروع فيما تناقلتهُ العرب تُنسَب الى داود لا الى سليمان ومن هذا قول كعب بن

زهير في قصيدتهِ المشهورة

شُمُّ العرانين ابطالٌ لَبُوسهمُ  من نسج داود في الهيجا سرابيلُ

ومن ذلك قولهم في جمع الرَقَبة رِقاب ورَقَب بفتحتين وأَرْقُب كأَضلُع . والجمعان الاولان قياسيان كما يقال في جمع ثَمَرة ثِمار وثَمَر ولكن الجمع الثالث غريب لان فَعَلة لا تجمع على أَفعُل وانما هو من قول الراجز

تَرِدْ بنا في سَمَلٍ لم يَنضُبِ  منها عِرَضْناتٌ عِظامُ الأَرقُبِ

وقد خرّجوهُ بانهُ على طرح الزائد اي على اسقاط التآء من رَقَبة فيبقى رَقَب وحينئذٍ يكون على حدّ جَبَل وأَجبُل . لكن تقدم ان الرَقَب بترك التآء يأتي جمعاً لرَقَبة فيكون أَرقُب جمعاً للجمع واذا صحّ هذا لم يمتنع ان يقال انهُ جمع رقاب ايضاً على حدّ ذِراع وأَذرُع الا ان كل ذلك تكلفٌ لا يُفضَى اليهِ في حال البداهة كما يرشد اليهِ الذوق السليم ولا سيما مع وجود الجمعين الآخرين وانما دعت اليهِ الضرورة وسهّلهُ ما تقدّم من الرجوع بهِ الى قياس جموع المفردات

ومن هذا القبيل قولهم في جمع أَعزَل عُزَّل بوزن رُكَّع حكاهُ في لسان العرب وانشد للاعشى

غير ميلٍ ولا عواويرَ في الهيـــجا ولا عُزَّلٍ ولا أَكفالِ

وهو من الجموع الشاذّة لان أَفعَل لا يجمع على فُعَّل ولكن قياس جمعهِ على فُعْل بضم فسكون مثل احمر وحُمْر . وقد ورد ايضاً عُزْل بوزن حُمْر على القياس وهو المشهور في الاستعمال ولكن الشاعر اضطُرّ الى زيادة متحرك في البيت فعدلهُ الى عُزَّل . قال في تاج العروس قال شيخنا

صرّحوا بانهُ لا يُجمَع افعل على فُعَّل ولكنهُ لما وقع الاعزل في مقابلة الرامح حملوهُ عليهِ لانهم قد يحملون الصفة على ضدّها كما قالوا عَدُوّة حملاً على صديقة او أُجري عُزَّل مُجرَى حُسَّر جمع حاسر لتقاربهما في المعنى. اه وفي كلا الوجهين تمحُّلٌ لا يخفى وانما يتوخّى بمثل ذلك الاستئناس بوجهٍ من القياس على ما تقدم ولا يبعد على الشاعر ان يكون قد تمثل شيئاً من ذلك لما رسخ في ملكتهِ من اسلوب الوضع وطُرُق التصرف في ابنية اللغة . قال في المزهر قال ابن السرّاج في الاصول اعلم انهُ ربما شذّ شيءٌ من بابهِ فينبغي ان تعلم ان القياس اذا اطّرد في جميع الباب لم يكن بالحرف الذي يشذّ منهُ .. فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لهذه الاصول فاعلم انهُ شذّ فان كان سُمِع ممن تُرضَى عربيتهُ فلا بدّ من ان يكون حاول بهِ مذهباً او نحا نحواً من الوجوه او استهواهُ امرٌ فغلّطهُ . اه

وقالوا هَلَك الرجل هَلْكاً وهُلْكاً وهُلوكاً وهَلاكاً وهَلَكةً وتَهْلُكةً وتُهْلوكاً . ولا يخلو ان يكون بعض هذه المصادر من لغاتٍ مختلفة أدّى الى اجتماعها تداخل تلك اللغات وبعضها من مقتضى ما نحن فيه من الضرورات الشعرية. فان الهَلْك بالفتح والهُلْك بالضمّ لغتان ولا ضرورة في احدهما لاستوآئهما في الوزن والتقفية . والاول من لغة من يقول هَلَكَ من باب ضَرَبَ فهو كالرَبْض من رَبَضَ ومثلهُ الهُلوك فانهُ كالربوض من رَبَضَ وهو القياس . والثاني من لغة من يقول هَلِكَ من باب تَعِبَ فيكون على حدّ الرُغب من رَغِبَ ومثلهُ الهَلَكة وهي على حدّ الأَنَفة من أَنِفَ . والهلاك يحتمل البابين فيكون من الاول كالتَباب

من تَبَّ ومن الثاني كالخَراب من خَرِب . وبقي التَهلُكة والتَهلوك وهما بنآءان غريبان لا نظير لهما في المصادر فأَحرِ بهما ان يكونا مما ساقتهُ الضرورة ولم نقف على شعرٍ في الاول واما الثاني فقد سُمِع في قول شبيب بن شَبّة

شبيبُ عادَى اللهُ من يحفوكا وسبَّب اللهُ لهُ تُهلُوكا

وجآء في هذه المادّة قولهم في جمع هالك هوالك وهذا لا يكون في العقلآء الا جمعاً لفاعلة او لفاعل المؤنث كثاكل وثواكل واصلهُ من قول ابن جِذل الطِعان

فايقنتُ اني ثائر ابن مكدَّمٍ غداة غدٍ او هالكٌ في الهوالكِ

ومثلهُ قولهم في جمع فارس فوارس وفي جمع ناكس نواكس وهذا الاخير من قول الفرزدق

واذا الرجال رأَوا يزيدَ رأيتَهم خُضُعَ الرقاب نواكس الأَبصارِ

وقد اعتذروا عن الاول بانهُ يُقال في المثل فلان هالكٌ في الهوالك والامثال يجيء فيها ما لا يجيء في غيرها والذي عندنا ان المثل لم يؤخذ الا من هذا البيت . وعن الثاني اي فوارس بانهُ لا يكون في المؤنث فلم يُخَف فيهِ اللبس قلنا ولو صحَّ هذا في كل ما اختصّ بالمذكر لجاز في قاضٍ مثلاً وغازٍ وباسل ورامح وشاطر وغير ذلك فالاظهر انهُ في اصلهِ ضرورة والا فما الداعي الى فوارس مع وجود فرسان . واما الثالث فاجمعوا على انهُ ضرورة

( ستأتي البقية )